المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث
العدد الثالث - المجلد الأول
ديسمبر 2015 م
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

العلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية الواقع والشراكة

أ. أكرم فارس محمد أبو جامع
باحث اقتصادي || وزارة الصحة الفلسطينية

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع العلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية والتعرف على الآليات والبرامج التي انتهجها الاتحاد الأوروبي في دعم فلسطين وأثر ذلك على القطاعات والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية وبالتالي الاطلاع على حجم الدعم التجاري الأوروبي لفلسطين من خلال التعرف على سلوك وطبيعة العلاقات بين الطريفين ومدى تطورها. كما سيتم دراسة واقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية الفلسطينية وأهم البنود التي شملتها وما خصوصية فلسطين عن باقي الدول المتوسطية. ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام أسلوب المنهج الوصفي في تحليل أبرز المتغيرات التي طرأت على التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من عام 1994 حتى عام 2014. حيث تم الاستعانة بأحدث الدراسات والتقارير والإحصاءات الصادرة في هذا المجال لإثراء الدراسة بكل الأفكار والأدبيات السابقة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ أنه في الفترة التي كان فيها معدل التبادل التجاري في أحسن أحواله جاء ذلك في ظل توفر الأجواء المناسبة والتفاؤل السياسي، ويتبين أنه بالرغم من تحسن أداء الدعم التجاري الأوروبي، إلا أن الحصار والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة وما تكبده الاقتصاد الفلسطيني من خسائر قد يفسر التباطؤ الواضح في معدلات النمو الاقتصادي. وحسب ما تم استكشافه يتبين أن ما تم الاستفادة منه من اتفاقيات وخطوط وآليات التعاون والجوار والشراكة الأوروبية الفلسطينية لا زال دون المستوى المطلوب وذلك بسبب الإجراءات التعسفية الإسرائيلية خاصة ما يتعلق بتقييد النشاط التجاري وهذا لا يتلاءم مع الفرضية القائلة بأن اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية هي المؤثر الوحيد في العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية، السلطة الفلسطينية، الاتحاد الأوروبي

المقدّمة

تعتبر التجارة الخارجية ركيزة مهمة لاستنهاض الدول فهي أحد أهم مكونات الناتج المحلي وما كان دفع السلطة الفلسطينية باتجاه عقد اتفاقات دولية واقليمية لتحسين أدائها التجاري إلا هدفا وطنيا طموحا للتخلص ولو بشكل محدود من براثم الارتباط التجاري الشبه تام مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، فكان من ضمن هذه الاتفاقات اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية التي تم توقيعها العام 1997 وما تلاها من تفاهمات، والتي يعتبرها البعض مفصلا مهما في تحسين الأداء التجاري الفلسطيني حيث جاءت في سياق اعتبارات اقليمية ودولية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي حيث يعتبر الأخير أن دعمه لفلسطين يرتكز بشكل أساسي على أهمية تقوية كيان السلطة الفلسطينية في الصمود من خلال الإسهام في إيجاد السياسات والإجراءات المناسبة لتشجيع التبادل التجاري وخاصة فتح الأسواق الأوروبية للصادرات الفلسطينية ضمن مبدأ التعاون ليتماشى ذلك مع السياسيات الاقتصادية والتنموية الفلسطينية لغرض تصحيح الخلل في الميزان التجاري بما يحقق التخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

لقد جاءت الاتفاقات التجارية الأوربية الفلسطينية في سياق الآليات الأوروبية المتتالية لبرنامج المساعدات والتي شملت مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي هدفت إلى تحقيق تحسن ملموس وسريع في الأوضاع المعيشية للفلسطينيين إلا أنه وحسب دراسات عدة أجريت في هذا السياق، خلصت إلى أن هذه الاتفاقات والمساعدات قد تأثرت بشكل كبير بالتطورات السياسية وظروف العملية السلمية. كما أن أثر الدعم التجاري الأوروبي كان من الممكن أن يكون ذو فعالية مميزة على عدة صعد اقتصادية وتمكين المجتمع الفلسطيني لولا العوائق والظروف القائمة بالأراضي الفلسطينية الإدارية منها أو الإجرائية بالإضافة إلى السياسات التعسفية الإسرائيلية من

حصار وإغلاق للمعابر وتدمير للبنى التحتية وتجريف للأراضي بذرائع أمنية ما كبد الاقتصاد الفلسطيني أكبر قدر من الخسائر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في توضيح الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي من خلال برامج الدعم والشراكة ومدى التأثير على أداء الاقتصاد الفلسطيني ودعم قطاعاته المختلفة تقدم الدراسة خطوطا استرشاديه لصانعي القرار في كيفية الاستفادة القصوى من الاتفاقيات الخارجية المبرمة مع السلطة الوطنية، كما وتساهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات الاقتصادية العلمية المتعلقة بالعلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية.

أهداف الدراسة:

على ضوء أهمية الدراسة فإن البحث يهدف إلى التعرف على طبيعة العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الأوروبية ومراحل تطورها، بالإضافة إلى تحديد المعيقات التي حالت دون الاستفادة من الامتيازات التجارية الأوروبية ودراسة تأثير الدعم الأوروبي على التنمية في الأراضي الفلسطينية وبالتالي الاطلاع على مدى تأثر مسار المساعدات الأوروبية بالمناخ السياسي والإجرائي القائم في فلسطين.

هيكل الدراسة

سيتم تناول موضوع البحث من خلال تقسيمه إلى ستة أقسام مرتبة كالتالي:

القسم الأول يتناول الواقع التجاري في فلسطين بما يشمل التعرف على حجم التجارة الخارجية مع المجموعات الدولية بما فيها الاتحاد الأوروبي، يليه القسم الثاني والذي سيتم فيه استعراض واقع الشراكة الاقتصادية الفلسطينية الأوروبية وأهم البنود التي شملتها وخصوصية فلسطين عن باقي الدول المتوسطية، وسنعمل من خلال القسم الثالث إلى التعرف على طبيعة الدعم التجاري الأوروبي للأراضي الفلسطينية ليأتي القسم الرابع حيث استعراض واقع الميزان التجاري الفلسطيني مع الاتحاد الأوروبي وبالتالي تقييم حجم الصادرات والواردات من وإلى الاتحاد الأوروبي، هذا وسيخصص القسم الخامس لاستعراض الامتيازات التجارية الأوروبية ومدى تأثرها بالتداخلات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، ليأتي ختاما القسم السادس حيث خاتمة البحث مشتملة على أهم النتائج والتوصيات.

الواقع التجاري الفلسطيني

يعتبر الانفتاح على الخارج إلى جانب النسبة العالية للواردات إلى الصادرات سبب أساسي في تفاقم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، وعكست العوائق التي تواجه القطاع الخاص وإجراءات الاحتلال تراجع القدرة الإنتاجية وبالتالي ضعف الصادرات نظرًا لتبعية الأراضي الفلسطينية لإسرائيل كمصدر للواردات ووجهة للصادرات(الأونكتاد،2012،ص12). كما يدل ارتفاع العجز التجاري إلى ضعف هيكل الصادرات والاعتماد المفرط على الاستيراد وخصوصًا من إسرائيل في ظل غياب سياسة اقتصادية واضحة(زعرب،2005،ص16). فكلما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما تعرض الاقتصاد للانكشاف ما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية فنجد أن نسبة التجارة الخارجية مع إسرائيل طاغية على التجارة الخارجية ما يبرز مدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل وبخاصة ما يتعلق بمواد البناء كالإسمنت والحديد وخلافه تليها المجموعة الأوروبية، ثم الأردن، ثم باقي الدول العربية ثم المجموعة الأمريكية والدول الأسيوية(عبد الرازق وآخرون، 2001، ص13).

جدول (1): إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية على المستوى الدولي مقارنة بإسرائيل للعام 2014 بالمليون دولار امريكي

المؤشرات	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
التبادل التجاري مع العالم	5,683,199	943,717	- 4,939,482	6,626,916
التبادل التجاري مع اسرائيل	3,958	792	- 3,167	4,750

المصدر: إعداد الباحث مستندا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، احصاءات التجارة الخارجية. رام الله . فلسطين

وحسب الجدول رقم (1) يظهر أن التجارة مع إسرائيل شكلت في عام 2014 ما نسبته 72% من إجمالي التجارة الفلسطينية، فنجد أن الأسواق الإسرائيلية تستوعب ما نسبته 84% من الصادرات الفلسطينية وبذلك يكون العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل 65% من العجز الإجمالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي احتمالية التأثر الكبير بالدورات والتقلبات التجارية والإجراءات الإسرائيلية. هذا وقد بلغ إجمالي الواردات الفلسطينية عام 2014 حوالي 5 مليار و683 مليون دولار أمريكي في حين بلغت الصادرات 943.7 مليون دولار أمريكي من نفس العام.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن العجز المتراكم في الميزان التجاري الفلسطيني بلغ منذ العام 1996 حتى العام 2012، حوالي 38 مليار دولار، منها 25 ملياراً مع "إسرائيل" وحدها[1](غضية،2013)، من ناحية أخرى فقد شكلت مساهمة الإيرادات الخارجية – الضرائب والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية من مجموع الإيرادات العامة خلال الفترة (1997-2010) حوالي 70% سنوياً، مما يشير إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد في دعم جانب الإيرادات العامة في الموازنة والتي يعاد استخدامها لتمويل الواردات (الصوراني،2006،ص30).

واقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية الفلسطينية

ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات حيث قام الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، فكان أهم أولويات هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة إضافة إلى كيفية ضمان وصول النفط والغاز إلى أوروبا، فشهدت الفترة الممتدة من عام 1972 حتى 1976 توقيع بعض الاتفاقيات معلنةً بدأ مرحلة التعاون في العديد من مجالات التجارة والمنتجات الزراعية والمنتجات النصف مصنعة إضافة إلى التحويلات المالية والقروض بين الطرفين(العرباوي،2013، ص295). وعند التطرق إلى دراسة واقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية لا بد من الوقوف على بعض المفاهيم ذات العلاقة:

---

(1) جاء ذلك في دراسة أعدتها جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين بتكليف من مؤسسة "فريدريش ناومان" الألمانية" وعرضت نتائجها في ندوة بالبيرة، وأوصت بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد الخروقات الإسرائيلية لـ"بروتوكول باريس والذي اعتبرته اتفاقا "غير منطقي"، إذ أنه تم بين كيانين اقتصاديين أحدهما فلسطيني ضعيف جداً لا يتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي فيه 10 مليارات دولار سنوياً، واقتصاد إسرائيلي قوي حجمه 216 مليار دولار، إضافة الى الفوارق الكبيرة بين هيكلي الاقتصادين." للمزيد من الاطلاع أنظر الموقع الإلكتروني:
http://www.alzaytouna.net/permalink/46463.html،7/7/2013

1- مفاهيم التعاون، الشراكة والاندماج:

مفهوم التعاون: نقصد بالتعاون تكاثف الدول المعنية للعمل على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس ليأتي في سياق أهداف أو مقاصد الأمم. كما نقصد به الارتباط والتنسيق في ميدان معين أو في مجالات متعددة، لغرض تقليص الاختلافات الموجودة بين دولتين أو أكثر(عربي، 2013).

مفهوم الشراكة: يقصد بها تلك الأداة التي من خلالها يتم الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تتعلق بالتبادل التجاري، الاقتصادي، الثقافي والعلمي، وتهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل والعمل المشترك على استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة وتحقيق المصالح المشتركة(عربي، 2013). ويعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا لم يظهر إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، وفي مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات(زكري،2011،ص47).

مفهوم الاندماج : يعتبر من أعلى مراحل عملية التكامل وآخرها، و يقصد بها قدرة أي مجموعة كانت أن تأكد عزمها حول تقليص كل الفوارق والاختلافات البينية، وتوحيد جهودها من أجل تجسيد الصالح العام في مستوى عالي ومتقدم من التلاحم بين الدول الأعضاء، لتشكيل جهاز مركزي واحد تسلم له السيادة المطلقة وله شخصيته المعنوية الجديدة. ليتبع بإجراءات إعادة الهيكلة السياسية والقانونية للنظام العام، لتنحصر وتتوحد بموجبه إرادات الدول في وحدة واحدة يمكن أن تصل إلى توحد سياسي ودستوري في كل المجالات والقطاعات؛ الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والعسكرية(عربي، 2013).

ويرى الباحث أنه وبناء على المفاهيم السابقة من الممكن أن يصنف وضع فلسطين نظريا أنه يأتي في سياق مرحلة الشراكة، أما إذا ما الحالة المعبرة أكثر والمرتكز على واقع حال يجد أن الأمر فعليا هو ما بين مرحلتي التعاون والشراكة، فيستدل من مفهوم التعاون طبيعة النشاطات التي تصب في معالجة القضايا الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الأراضي الفلسطينية، أما ما يتعلق بالشراكة فقد جاء إبرام الجانبين الأوروبي والفلسطيني على إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1997 منعطفا مهما على مستوى العلاقات الثنائية وهو بمثابة دفعة قانونية وركيزة اقتصادية مهمة تطمح للمساهمة في تحسين الواقع الاقتصادي الفلسطيني وتنمية القطاعات المختلفة ولكن يبقى ذلك مرهونا بالمناخ السياسي والأمني القائم على الأرض والذي ساهم في تحجيم هذه الاتفاقية وبنودها. وللاطلاع أكثر على ما تم التوصل إليه من بنود وامتيازات اتفاقية الشراكة المبرمة لا بد من إعطاء نبذة عن مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية وما تمخض عنه في مؤتمر برشلونة من المحاور التي ارتكز عليها ومثلت الأرضية التي استند عليها في ابرام الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب وشرق المتوسط.

2- مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية ومؤتمر برشلونة:

أُعتبر الحوار من وجهة النظر الأوروبية القالب المناسب لمناقشة القضايا الاقتصادية بينما وجدته دول جنوب وشرق المتوسط وخاصة الدول العربية مدخلا لمناقشة الأمور السياسية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فقد شهدت المنطقة الأورومتوسطية اتفاقيات تعاون جزئية تم أبرامها على مر عقود سابقة، كان أهمها: مع تركيا في العام 1963، ومالطا في العام 1972، وقبرص 1973، والحوار العربي– الأوروبي في العام 1973. من ناحية أخرى، دفع انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى الوفد العربي مقياسا مهما للتفاوض، ولم تبدأ فكرة الشراكة

الأورومتوسطية بالتبلور إلا في عام 1992 عندما أصدر الاتحاد الأوروبي، تحت تأثير فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وثيقة سميت " بالسياسة المتوسطية المتجددة " التي شملت جوانب عديدة من التعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين(تركماني، 2004).

وفي إطار جامع للتفاهمات والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين انعقد في مدينة برشلونة يومي 27-28 نوفمبر العام 1995 المؤتمر الأورومتوسطي الذي يعتبر نقطة الانطلاق لمسار الشراكة الأورومتوسطية[2] والذي ضم: الجزائر، مصر، قبرص، الأردن، السلطة الفلسطينية، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، إسرائيل(بهلولي،2012،ص114). هذا وقد ارتكز المؤتمر على ثلاث محاور أساسية ترجَمت أهمية الشراكة بين طرفي الحوض المتوسط وهي كالآتي (CANNES,1995)[3]:

1-2 المشاركة السياسية والأمنية

وتشمل احترام الحريات الأساسية وإرساء سيادة القانون، والتي تشكل عناصر الاستقرار لمنطقة البحر الأبيض المتوسط كله واعتماد بعض المبادئ المقبولة للجميع والتي سوف تضمن استقرار المنطقة والعلاقات بين الدول، وتشمل هذه المبادرة حوارا مع دول جنوب وشرق المتوسط، وسوف تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية المُحددة للمنطقة.

2-2 المشاركة الاقتصادية والمالية

وكان الهدف منها هو بناء منطقة ازدهار مشترك ضمن خطة عمل تحدد الإطار والأولويات والترتيبات للشراكة من أجل إنشاء منطقة اقتصادية أورومتوسطية على أساس التجارة الحرة وفقا للالتزامات الناشئة عن منظمة التجارة العالمية، وتلزم الشركاء النظر في الآثار المترتبة على إنشاء منطقة التجارة الحرة وكذلك تطوير مجالات التنمية الاقتصادية والموارد والبنية التحتية. وفي هذا السياق، أكد الاتحاد الأوروبي أن المساعدات إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن تكون بديلا عن بذل جهود كبيرة من قبل البلدان المعنية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فالتحديث الاقتصادي المطلوب يحتاج إلى زيادة كبيرة من التعاون المالي، لتعزيز القوى الاقتصادية المحلية للدفع باتجاه إحداث تنمية مستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم التشديد بشكل خاص على الاستثمار في القطاع الخاص، كعامل قوي لتطوير المنطقة.

---

(2) من الواضح أن مفهوم المتوسطية الذي استعمل من خلال هذه الشراكة لم يخضع إلى المعيار الجغرافي للمنطقة فاستبعاد دولة متوسطية كليبيا، والتي تعتبر منطقة إستراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وضم دولة مثل الأردن وهي لا تطل أبدا على البحر الأبيض المتوسط، في الوقت الذي تستبعد دول الخليج بحجة انتمائها إلى منطقة غير متوسطية، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن هوية المشروع أيضا بانضمام الأعضاء العشرة من أوروبا الشرقية في مايو 2004، وعن إمكانية انضمام دول أخرى، والظاهر في هذا المؤتمر أن الشراكة الأورو–متوسطية المنعقدة على إثر إعلان برشلونة تتم بين طرفين، ضفة شمالية وأخرى جنوبية، لكن حقيقة الأمر أنها تضم دولا أخرى يصعب تصنيفها مثل تركيا، إسرائيل قبرص ومالطا، خاصة تركيا وإسرائيل تتميزان بعلاقات إقليمية خاصة مع الدول العربية، وكأن الشراكة الأورو–متوسطية مرهونة وبدرجة كبيرة بمدى تحسين العلاقات العربية–الإسرائيلية والعلاقات التركية–العربية للحكم على نجاحها أو فشلها. (العرباوي،2013، ص309)

(3) اعتمد هذا الجزء من الدراسة بشكل كبير على استنتاجات الجلسة الأوروبية في مدينة كان بفرنسا الفترة؛ 26 و 27 يونيو 1995:
PRESIDENCY CONCLUSIONS, CANNES EUROPEAN COUNCIL, 26 and 27 JUNE 1995
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/00211-C.EN5.htm

3-2 المشاركة الثقافية والانسانية

وكان الغرض من هذه المشاركة هو تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية، على أساس التعاون اللامركزي، والتركيز على التعليم والتدريب والشباب والثقافة والإعلام، وجماعات السكان المهاجرين والصحة، والاجتهاد لتحقيق مزيدا من التعاون في مجال الشؤون الداخلية والعدل، مع العمل على وجه الخصوص لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة الدولية.

بناء على ما سبق، يتبين أن اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية ليست مجرد اتفاقيات اقتصادية فحسب، فبالرغم من أن معظم ردود الأفعال عليها اقتصر على تناول البعد الاقتصادي، إلا أن هذه الاتفاقيات كانت سعت إلى إطلاق حوار سياسي بين الأطراف المعنية وتحديد أشكال التعاون الاقتصادي والنقدي، ووضع ضوابط لحركة المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وكذلك التعاون في مجالات أخرى عديدة ومتنوعة مثل: غسيل الأموال، ومكافحة المخدرات، ومكافحة الإرهاب، والتعاون الإقليمي، والهجرة، والبيئة. فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية الشراكة والتي أدرجت بنصها تقريبا في كل الاتفاقات التي وقّعت مع الدول العربية على الأهداف التالية(نافعة، 2004، ص4):

1- توفير إطار ملائم لحوار سياسي.
2- التحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
3- تدعيم وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة.
4- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5- تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.
6- التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

وتجدر الاشارة إلى أنه رغم اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول الجنوب نجد أن الاستثمارات الأوروبية لم تتجاوز 2% من جملة استثماراته في العالم، وتعتبر هذه النسبة منخفضة جدا ولم تتغير مدة الخمس سنوات منذ عام 1995 كما أن المبادلات التجارية بين دول التكتل لم تتطور كثيرا فإن 25% من صادرات الدول العربية كان يقابلها 46% من واردتها التي تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، وقد ركز المجتمعون في القمة الصناعية الأوروبية المتوسطية العام 2000 على أهمية الإصلاحات الاقتصادية في دول جنوب المتوسط كأرضية لنجاح الشراكة وإرساء مبدأ التوازن الاقتصادي بين ضفتي المتوسط بالإضافة إلى التبادل الحر والتصحيح الهيكلي للمؤسسات التشريعية والتخفيف من الحواجز (نوفل،2000، ص2)، فمن ناحية تعتبر الشراكة الأوروبية المتوسطية خطوة هامة وضرورية في طريق تنمية وتوطيد أواصر العلاقات العربية الأوروبية ومن ناحية أخرى تحقيق المصالح العربية المشتركة والتأكيد على وجود علاقة وثيقة بين نجاح العملية السلمية في الشرق الأوسط ونجاح عملية برشلونه نظرا للعلاقة الوثيقة بين تحقيق السلام والأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحقيق السلام العادل والشامل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية(عبد الله، الأهرام الرقمي،2002/4/1).

3- اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية للمرحلة الانتقالية

جاء توقيع السلطة الوطنية الفلسطينية على اتفاقية الشراكة بعد أن قامت المجموعة الأوروبية بمبادرة دعت من خلالها السلطة الوطنية الفلسطينية عبر ممثلها منظمة التحرير الفلسطينية إلى بدء حوار أوروبي فلسطيني لانضمام فلسطين إلى عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية ليتوصل خلاله الطرفان الأوروبي والفلسطيني في نهاية العام 1996 إلى اتفاق وصف بالمرحلي على أساس إعلان برشلونة حول إقامة منطقة تجارة حرة على شاطئ المتوسط يتم

تحقيقها عام 2010 كما هو مخطط لها(وزارة الاقتصاد الوطني،2000، ص1). ورغم تشكيك إسرائيل بقانونية الاتفاقية المبرمة ما بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير عام 1997 بحجة أنها لا تنسجم مع اتفاق أوسلو والذي يمنع السلطة الفلسطينية من الدخول في اتفاقيات تجارية مستقلة، وأن اتفاقية الشراكة الموقعة تعقد بين دولتين أو كيانين يتمتعان بولاية جغرافية واضحة ومعروفه(بني فضل، 2009، ص 173)، إلا أنه نجد أن أهم ما يميز هذه الاتفاقية أنها تعاملت مع السلطة الفلسطينية معاملة المثل كأي دولة متوسطية أخرى ذات سيادة كاملة وقعت على اتفاقية الشراكة، ليلقي ذلك بظلاله على سياسة الاتحاد الأوروبي فيما بعد في قرارات عملية داعمة للفلسطينيين أهمها قرار منع استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة(عبد الرازق،2002، ص43). في المقابل نجد أن إسرائيل تمتعت بوضع خاص دون غيرها من الدول المتوسطية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، فإسرائيل ترتبط باتفاقية منطقة التجارة الحرة منذ العام 1975 وفعلت بشكل كامل العام 1989 بعد فترة انتقالية اكتسبت خلالها الصادرات الإسرائيلية بتفضيلات سخية ومميزة حيث أن الاتفاقية تؤمن دخولا وتبادلا حرا للمنتجات الصناعية بين الطرفين على أساس تماثلي في حين تم معاملة المنتجات الزراعية من حيث الأساس مثلها مثل الصادرات الزراعية الواردة من الدول المتوسطية الأخرى(كنفاني، 2000، ص4).

1.3 أهم ملامح وبنود اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية:[4]

تكونت الاتفاقية الأوروبية الفلسطينية من ست أقسام وثلاث ملاحق وثلاث بروتوكولات وعشرة إعلانات، كما ويشمل الجزء الأساسي من الاتفاقية والذي يتعلق بترتيبات التجارة الحرة والتعاون المالي على قيام المجموعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تدريجيا خلال فترة انتقالية لا تتعدى نهاية عام 2010 يتم بموجبها السماح بإدخال البضائع التي تستوردها المجموعة الأوروبية ومنشأها الضفة الغربية وقطاع غزة بدون رسوم جمركية أو أية إجراءات أخرى يكون لها نفس الأثر. وذلك حسب البنود التالية:

- يمكن للجنة المشتركة من المجموعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية أن تقرر بشأن امتيازات إضافية يمنحها الطرفان لبعضهما البعض على أساس متبادل.
- تنطبق الاتفاقية على منتجات صناعية منشأها المجموعة الأوروبية والضفة الغربية وقطاع غزة خلاف المنتجات المدونة في ملحق 9 قائمة 2 للمعاهدة التي تم بموجبها إنشاء المجموعة الأوروبية، انظر ملحق 9 قائمة 2 ويجوز للسلطة الفلسطينية أن تستمر في تحصيل رسوم جمركية على المنتجات الواردة المذكورة في ملحق 9 قائمة 2 طيلة مدة الاتفاقية أو أية رسوم لها نفس الأثر بشرط أن لا تكون أعلى من تلك الرسوم المعمول بها في1996/7/1.
- يجوز للسلطة الفلسطينية أن تفرض رسوما ضرائبية لا تزيد عن25% من القيمة السوقية على المنتجات التي منشأها في المجموعة الأوروبية المذكورة في ملحق 10 قائمة 3 والتي يتم استيرادها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتم إلغاء هذه الرسوم نسبيا وبالتدريج حتى تلغى آليا بعد مرور خمس سنوات من سريان مفعول الاتفاقية، ما لم تمدد المدة بتفويض من اللجنة المشكلة مدة أطول، وبشرط عدم تجاوز القيمة الكلية للسلع المستوردة عن 15% من الإجمالي الكلي للواردات من المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي خلال العام المنصرم على ضوء إحصاءات متوفر.

(4)اعتمد هذا الجزء من الدراسة على ملخص اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية أنظر موقع اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية.
www.pal-chambers.org/Portals/0/Agreement/2.pdf

- إلغاء الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى لها نفس الأثر والتي تنطبق على الواردات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ومنشأها المجموعة الأوروبية خلاف المنتجات المذكورة في الملحقين (9،10).
- تستطيع المجموعة الأوروبية أن تستمر بالحفاظ على المنتجات الصناعية منتجات زراعية مصنفة كعنصر زراعي إذا كان منشأها في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تعمل المجموعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية على تحرير أكبر لتجاريهم تدريجيا في مجال الزراعة والمنتجات السمكية لصالح الطرفين.
- تخضع المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي أو الفلسطيني والمدونة في قوائم بروتوكول رقم (2،1) للترتيبات الواردة في البروتوكول لدى استيرادها من الطرفين.
- لن يتم إدخال قيود جديدة تتعلق بالكمية على الواردات أو إدخال أية إجراءات أخرى لها نفس الأثر على العمليات التجارية بين المجموعة الأوروبية والضفة الغربية وقطاع غزة.
- تحجم الأطراف عن اتخاذ أي إجراء أو ممارسة ذات طبيعة مالية داخلية من شأنها أن تعتمد على التمييز بشكل مباشر أو غير مباشر بين منتجات طرف ومنتجات مشابهة منشأها في أراضي الطرف الثاني.
- يجري التشاور بين الأطراف داخل اللجنة المشتركة فيما يتعلق بترتيبات لإقامة اتحادات جمركية أو مناطق تجارية حرة أو بشأن مواضيع رئيسة أخرى متعلقة بسياستهم التجارية الخاصة بهم مع بلدان ثالثة وخاصة إذا كان منتمياً للاتحاد الأوروبي.

هذا ولا يوجد في الاتفاقية ما يمنع الحظر أو القيود على الواردات والصادرات أو البضائع الموجودة على أساس الآداب العامة، السياسة العامة، أو الأمن العام من حماية صحة وحياة الإنسان والحيوانات أو النباتات ومن حماية الثروة الوطنية التي لها قيمة تاريخية أو أثرية، ومن حماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية أو من لوائح تتعلق بالذهب والفضة، وهذا الحظر أو تلك القيود لن يشكلا وسيلة للتمييز العشوائي أو قيد مقنع على التجارة بين الأطراف.

كما ويهدف التعاون الصناعي بين الطرفين إلى دعم السلطة الفلسطينية في جهودها لتحديث وتنويع الصناعة وخلق بيئة مناسبة للقطاع الخاص وللنمو الصناعي وذلك من خلال تسهيل التعاون بين العاملين الاقتصاديين من الطرفيين. والعمل على تسهيل التعاون الخاص بالسياسة الصناعية والمنافسة في اقتصاد مفتوح ولتطوير الصناعة وتحديثها ودعم سياسات تنويع الإنتاج والصادرات والمعابر الخارجية وتعزيز البحث والتطوير والابتكار ونقل التكنولوجيا، بما يفيد الصناعة وتطوير المصادر البشرية المطلوبة للصناعة ورفع شأنها وتسهيل الوصول إلى التسهيلات المالية ذات المخاطر لمصلحة الصناعة الفلسطينية. هذا وتمنح اتفاقية الشراكة المرحلية حول التجارة والتعاون معاملة متبادلة للإعفاء الجمركي بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تلتزم بقواعد المنشأ[5]، أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية،

(5) وفقا لقواعد المنشأ الأوروبية، يجب أن يكون المنتج قد تم الحصول عليه كليا (مستخرج أو مزروع) في الضفة الغربية. إذا لم يكن المنتج تم الحصول عليه آلياً (مصدره طرف ثالث)، يجب أن تخضع المواد غير ذات المنشأ لتحويلات ومعالجات كافية ومحددة وفق طرق محددة. كالتالي:

- أن يخضع المنتج إلى تغيير في تصنيف التعريفة الجمركية وفقا لقوائم تحويل معرفة مسبقا.
- أن يخضع المنتج إلى عمليات محددة تتم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الاتحاد الأوروبي ويمكن القول أن الغسيل والتعبئة والتجميع البسيط للأجزاء تعتبر تحويلات ومعالجات غير كافية لاستخدام مواد أو منتجات غير ذات منشأ.
- في حال استخدام مواد منشأها الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر هذه المواد كمدخلات ذات منشأ في صنع منتج جديد يسري الشيء نفسه على المنتجات الفلسطينية المستخدمة كمدخلات في الاتحاد الأوروبي من أجل ايجاد القواعد المطبقة

فإن الاتحاد الأوروبي يمنح المنتجات المستوردة ضمن نظام الحصص معاملة الاعفاء الجمركي أو التعريفة المخفضة، ويسري الشيء نفسه على المنتجات الزراعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة تدعي شهادة المنشأ التي تمنح المنتج معاملة حرة.(European, Commission ,2013) ويمكن القول أن اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية قد توافقت مع معظم المعايير الدولية (الجعفري،2005، ص32)، كما أنها جاءت متناغمة مع بداية المرحلة الانتقالية والتي تميزت بتوقيع السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع بعض الدول من بينها؛ الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإفتا، وكان قد سبقها بالطبع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994(الصوراني،2006، ص69).

وفي المحصلة يجد بعض الخبراء والمحللين في توقيع فلسطين على اتفاقية الشراكة لم يكن ذا جدوى كبيرة رغم الامتيازات التي منحت للمنتج الفلسطيني الذي يتمتع بميزات تنافسية جيدة إلا ان الامر لا يمكن حصره في السعر فقط، ولكن في الجودة والنوعية كما أن المنتجات الفلسطينية لن تشكل وزنا ملموسا قياسا بحجم السوق الأوروبية [(6)]، وبخاصة أن قطاع الزراعة في فلسطين هو المساهم الأكبر في الحصة التصديرية والذي يعتبر وزنه النسبي صغيرا على مستوى الناتج الإجمالي الفلسطيني وبالتالي لا يضيف الإضافة الكبيرة (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23). ومن زاوية أخرى ذهبت آراء أخرى إلى أهمية هذه الاتفاقية أمام الاقتصاد الفلسطيني لانفتاحه أمام الأسواق العالمية وتنوع الشركاء التجاريين خارج الستار الإسرائيلي رغم الاقرار بالتشوهات الاقتصادية للوضع الفلسطيني(الجعفري،2005، ص32).

ويرى الباحث أنه مما لا شك فيه أن اتفاقيات الشراكة التي تم إبرامها بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية ومن بينها فلسطين، رغم اختلاف هذه الاتفاقات من حيث الشكل والمضمون لكل دولة عن الأخرى من حيث مستوى وحجم الدعم المقدم والقطاعات المستهدفة، والامتيازات التفضيلية، إلا أنه يأخذ عليها أنها أعطت الاتحاد الأوروبي فرصة لينفرد بتحديد حجم وطبيعة الدعم والمعونة وتوقيت صرفها متى يشاء أو حتى تجميدها، لتجعل من الدول الشريكة مجرد متلق للمساعدات لحاجتها لها ولا تملك حتى الحق في تعديل شروطها أو قيمتها.

الدعم التجاري الأوروبي لفلسطين بين الواقع والشراكة

تعتبر التجارة الخارجية أحد الموارد الرئيسة المهمة للدول المتوسطية حيث يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لها في تجارة السلع والخدمات [(7)](Enpi-Info, 2013). وبالرغم من تواتر الحديث على تخفيض الحواجز المعرقلة للتجارة فإن الجانب الأكثر أهمية في التحرير الإقليمي للمبادلات قد يتمثل في تنشيط الاستثمار، أما الجانب الإيجابي الذي قد يستفيد منه المستثمر المحلي فيتمثل في اختلاف كلف عوامل الإنتاج (مثلا الأجور المتدنية) في المنطقة واختيار الاستثمار في بلد شريك دون التعرض لإجراءات التمييز، كما أن المستثمرين من بلدان أخرى سيجدون حوافز إضافية في انفتاح الأسواق الإقليمية لترويج البضائع المصنعة(المركز الإسلامي لتنمية التجارة،2009، ص4).

على منتج محدد عند استخدام مواد غير ذات منشأ يجب على المنتج الاشارة إلى رمز مكون من 6 خانات من النظام الموحد للمنتج المعني عند القيام بالاستفسارات.

(6) لقاء جريدة الحياة الاقتصادية الفلسطينية مع د. احمد مجدلاني وزير العمل القائم بأعمال وزير الزراعة في الحكومة الفلسطينية، بتاريخ 2011/11/23.

(7) أنظر موقع الشراكة والجوار الأوروبي على الرابط http://enpi-info.eu/index.php

أما على صعيد العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين نجد أن أكثر من 50% من تجارة المنطقة تتم مع الاتحاد الأوروبي وتتجاوز نسبة الصادرات لبعض الشركاء 70%، ويقدم الاتحاد الأوروبي تسهيلات تعفي الواردات الصناعية من الدول المتوسطية من الرسوم الجمركية فيما تعمل البلدان الشريكة في الوقت نفسه على إلغاء الرسوم بشكل تدرجي إزاء الواردات الصناعية من الاتحاد. ويمثل قيام منطقة التبادل التجاري الحر في 2010 أحد الأهداف الرئيسة للشراكة بما يضمن أكبر قدر من التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة المتوسطية وكذلك في ما بين بلدان الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وسجلت العلاقات الأوروبية المتوسطية في مجال التجارة نموا مطردا، وتشير الإحصاءات بأن الصادرات المتوسطية إلى السوق الأوروبية ارتفعت بنسبة 10% منذ العام 2000 في مقابل 4% نسبة زيادة الواردات من الاتحاد في الفترة نفسها، كما بلغ إجمالي المبادلات مع الاتحاد الأوروبي قيمة 127 مليار يورو في 2007، أي ما يمثل نسبة 5% من إجمالي التجارة الخارجية للاتحاد(Enpi-Info, 2013). وهذا ما دفع بعض الخبراء الاقتصاديين إلى إظهار مخاوفهم في أن استبدال الاتفاقيات السابقة التي تشمل امتيازات غير تبادلية باتفاقيات تجارة حرة تبادلية جديدة قد ينتج عنه تدهور في أحوال الدول المتوسطية على الأقل في المدى القصير(كنفاني،2000، ص20).

وعلى نطاق فلسطين نجد أن تدفق المساعدات الأوروبية عبر القنوات والآليات المحددة وضمن البرامج المتنوعة شهدت العلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية تطورا ملحوظا إثر التوقيع على اتفاقية التعاون والتجارة حيث تطور حجم الصادرات الفلسطينية إلى أوروبا إلى الضعف ما بين العامين (1997-1998) ولأكثر من سبعة أضعاف خلال الأعوام (2002-2005) لتتأثر العلاقات التجارية بين الطرفين مع بداية العام 2006 حتى منتصف العام 2007 نتيجة الظروف السياسية بعد الانتخابات والتي سادت آنذاك (عبد الكريم، 2010، ص1). وتعد السلطة الوطنية أصغر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي في المنطقة إذا ما قورنت بالسوق الأوروبية والتي تعتبر سوقا كبيرة جدا مع حجم استهلاك هائل (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23). وقد أسهم الاتفاق الفلسطيني الأوروبي في إعطاء فرصة للاقتصاد الفلسطيني في فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الفلسطينية المعفاة من الرسوم، رغم أن هذا التبادل التجاري لم يرق إلى المستوى المطلوب وقد يعزى ذلك إلى عدم تطرق الاتفاق إلى استخدام الاتحاد الأوروبي نفوذه لدى دولة الاحتلال بضرورة توفير الضمانات اللازمة لتدفق السلع بين الطرفين الأوروبي والفلسطيني(عبد الرازق، 2002، ص43). وحيث أن الواردات السلعية الفلسطينية كانت تمر عبر الوسيط الاسرائيلي صاحب الوكالة وبالتالي تعود عليه الفائدة الأكبر بحكم وكالته وسيطرته على الأرض، كذلك نجد أن الواقع قد تغير نسبيًا منذ تنفيذ بروتوكول باريس الاقتصادي، حيث سمح للشركات المحلية الحصول على وكالات مستقلة في ظل عدم عدالة وحرية العمل يضاف لذلك الاحتكارات على بعض السلع الاستراتيجية(الصوراني، 2006،ص72-75).

وبالرغم من تواضع حجم التبادل التجاري الحالي بين السلطة الوطنية والاتحاد الأوروبي، إلا أنه كان هناك ارتياحا فلسطينيا بمصادقة البرلمان الأوروبي أواخر أيلول من العام 2010 في ستراسبورغ بفرنسا على اتفاق يعفي الصادرات الغذائية الفلسطينية إلى دول الاتحاد من الرسوم حيث تسمح الاتفاقية بتصدير المنتجات الزراعية والسمكية الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي مباشرة ما يمنحها أكثر من مدلول أساسي وتبعات اقتصادية واستثمارية مهمة (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23). ففي خطوة لتعزيز وتشجيع الواردات الفلسطينية أعلن الاتحاد الأوروبي في 2010/12/22، أنه سيقوم بإلغاء الرسوم الجمركية على واردات المنتجات الزراعية والأسماك الفلسطينية لمدة تصل إلى عشر سنوات في خطوة تهدف لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

وفي ذات السياق جاء تأكيد المفوضية الأوروبية على لسان المتحدث باسمها **روجر وايت** في بيان أنه **"من المتوقع أن يدعم فتح أسواق الاتحاد الأوروبي بصورة أكبر اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال زيادة الصادرات" رغم علمنا بأن المنشأ الحقيقي للمنتجات يمثل مشكلة محتملة، ولذا سنراقب ذلك عن كثب"**

وبالتالي نجد أن هذا الاتفاق هدف بالدرجة الأولى إلى دعم المنتجات الفلسطينية فقط، في إشارة إلى البضائع الغذائية المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، والتي كانت تستفيد في السابق من الامتيازات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين **(رويترز، 2010/12/22)**.

"تسهيل التجارة الفلسطينية هو عنصر حاسم في عملية بناء الدولة والذي يأتي في سياق الدعم السياسي والمالي للاتحاد الأوروبي، وهذا الاتفاق هو تعبير ملموس عن دعمنا"" كاثرين اشتون[8]

وبرأي بعض الاقتصاديين الفلسطينيين فقد سمحت هذه الاتفاقية بتوفير بعض الحماية لبعض الصناعات التي يتم الاتفاق عليها أنها ناشئة ولو بشكل مؤقت ومنح السلع الزراعية الفلسطينية بعض الاستثناءات لتمكينها من اختراق الحماية الأوروبية للمنتجات الزراعية (نصر الله، 2003، ص35). فرغم صغر حجم القطاع الزراعي وضعف مساهمته في الناتج القومي الإجمالي فالمكانة التي تتيحها الاتفاقية قد تساهم في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وفق أسس جديدة فالمنتجات الفلسطينية تتميز بقدرتها التنافسية العالية في الأسواق العالمية عموما، خاصة في المجال الزراعي حيث إمكانية توفير خضار شتوية في وقت تشح فيه في أغلب دول الاتحاد وتجد تسويقا وإقبالا عالميا، وعلى سبيل المثال لا الحصر توفر ميزة تنافسية في الزيتون وزيت الزيتون(موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23).

1- الميزان التجاري الفلسطيني مع الاتحاد الأوروبي

تبرز أهمية التجارة الخارجية في مدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات. ويظهر رصيد الميزان التجاري كالآتي: (الصادرات السلعية – الواردات السلعية = رصيد الميزان التجاري) فإذا كانت الصادرات السلعية تفوق الواردات السلعية يكون الميزان التجاري فائضا أما اذا كانت الواردات أعلى من الصادرات ففي هذه الحالة يكون الميزان التجاري في حالة عجز ويكون الميزان التجاري في حالة توازن عندما تتساوى الصادرات مع الواردات، وليس من الصحيح القول دائما أنه يجب أن يكون هناك فائضا في الميزان التجاري في صالح الدولة أو أن العجز هو في غير صالح الدولة فالمطلوب معرفة الأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري[9] بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض أوالعجز(رزق،2010،ص69).

(8) European Union opens up its market to Palestinian exports, Brussels, 13 April 2011, أنظر الموقع الالكتروني http://europa.eu/rapid/press-release_IP-11-475_en.htm?locale=en

(9) يتكون هذا الحساب من أربع أجزاء:1- رصيد الميزان التجاري 2- رصيد المعاملات غير المنظورة والتي تتضمن الصادرات والواردات من الخدمات مثل خدمة النقل والاتصالات والتأمين والسياحة والتعليم والخدمات المالية وغيرها، 3- رصيد المعاملات من طرف واحد والتي تمثل الهبات والمنح والاعانات سواء التي تقدمها الدولة أو تحصل عليها من الخارج . 4- عوائد الاستثمارات سواء كانت محولة من الخارج أو إلى الخارج.

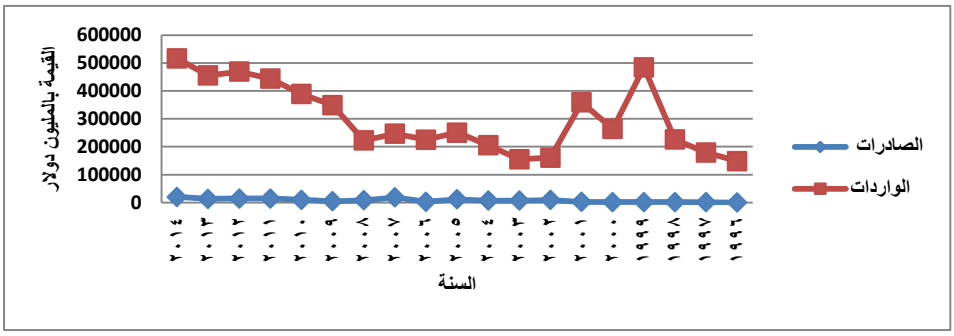

شكل (1): الواردات والصادرات السلعية بين فلسطين والاتحاد الأوروبي للفترة (1996-2014) بالألف دولار

المصدر: إعداد الباحث معتمدا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2016

ويتضح من الشكل رقم (1) المستند على الجدول الملحق بالدراسة أن قيمة الصادرات السلعية المرصودة خلال الفترة (1996-1999) بلغت حوالي مليار و486 مليون دولار حيث شهدت الصادرات السلعية إلى الاتحاد الأوروبي ارتفاعا واضحا وكبيرا عام 1997 بنسبة نمو وصلت إلى 1116.7% أي أن معدل الزيادة بلغ عشرة أضعاف عما كان عليه عام 1996 بالغة حوالي 2.981 مليون دولار وقد يعزى ذلك إلى ما وفرته إتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية من تسهيلات تجارية للفلسطينيين من تخفيض الرسوم الجمركية وتفضيلات المنتجات الزراعية التي كان لها مكانة مميزة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني ليتلو ذلك انخفاضا خلال السنوات (1998-1999) بنسب متفاوتة 43.2% و15% على التوالي بالغة ما مقداره 1.5 مليون دولار في المقابل بلغت الواردات حوالي 9 مليار و637 مليون دولار لتنخفض بعدها الصادرات والواردات بحوالي 20% لكل منهما وذلك للفترة (2000-2003) لتصبح نسبة الارتفاع عام 2002 ما نسبته 269.2% حيث بلغت 9.14 مليون دولار لتصل الصادرات إلى حوالي مليار و211 مليون دولار، والواردات إلى حوالي 7 مليار و732 مليون دولار وقد يعزى تراجع القدرة التنافسية للصادرات السلعية الفلسطينية إلى عوامل خارجية يصعب السيطرة والتحكم بها في الاقتصاد الفلسطيني أهمها ظروف الحصار والاغلاق من جهة، وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وعدم قدرة المنتجات الفلسطينية من الولوج إلى أسواق تنافسية جديدة سواء في إسرائيل أو في الأسواق الإقليمية والعالمية، مما يشير لاستمرار تأثير العوامل الخارجية على أداء الصادرات الفلسطينية، أما على صعيد الواردات فقد يعزى انخفاضها إلى سياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلي، وقد بلغت نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1993– 2003) حوالي 56% ما يعبر عن ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يتعلق بتلبية الطلب المحلي، وارتفاع القوة الشرائية من جهة أخرى، علاوة على زيادة الاعتماد على الواردات للاستهلاك (الخاص والحكومي) حيث ارتفعت نسبة الواردات السلعية للاستهلاك من 40% خلال الفترة (1988 – 1994) لأكثر من 60% خلال الفترة (1995– 1998)(الجعفري،2000، ص133)، وانخفضت إلى 41% عام 2003، إلى نفس النسبة تقريبا عام 2004(سلطة النقد الفلسطينية، 2005). هذا وارتفعت الصادرات الفترة (2004-2007) بنسبة 21% لتصل حد المليار و527 مليون دولار لنجد أن الواردات ارتفعت بشكل ملحوظ عن نفس الفترة بنسبة 43% لتبلغ حوالي 7 مليار و732 مليون دولار باستثناء التراجع الكبير عام 2006 بنسبة مئوية بلغت حوالي 75%، وقد يعزى ذلك إلى الظروف السياسية التي سادت آنذاك والإحجام الدولي بما فيه الأوروبي عن التعامل مع حكومة تمثلها حركة حماس، لنجد في العام الذي يليه ارتفاعا ملحوظا ونوعيا في الصادرات الفلسطينية بنسبة 519.1% حيث بلغت 18 مليون دولار، ويأتي ذلك بعد التحول الواضح في مسار السياسة الأوروبية في سياق القبول الدولي بمبادرة اللجنة الرباعية بالتعامل مع السلطة الفلسطينية ممثلة بمؤسسة الرئاسة عبر الآلية الدولية المؤقتة

وما تلاها من تسهيلات لتنخفض بعدها نسبة الارتفاع في الفترة (2008-2011) إلى ما نسبته 38% ما يعادل 15 مليار و246 مليون دولار وهي الفترة التي شهدت نموا ملحوظا للصادرات الفلسطينية بالغة نسبة 55% أي حوالي 2 مليار و372 مليون دولار. وقد شهدت الفترة (2008-2009) تراجعا واضحا الصادرات بما نسبته 54.1% و41% وقد يرجع ذلك إلى الحصار والحرب التي شنتها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، لتتعافى بعدها الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي في عام 2010 بنسبة110.6% مقارنة مع عام 2009 حيث بلغت 9.9 مليون دولار. كما وتظهر الفترة (2011-2014) تطورا ايجابيا في حجم التبادل التجاري الفلسطيني الأوروبي حيث تطورت الصادرات من 15 مليون دولار عام 2011 لتصل إلى 20 مليون دولار في المقابل نجد أن الواردات بعدما كانت 497 مليون دولار بلغت عام 2014 حوالي 516 مليون دولار وهي أقى درجة بلغها التبادل التجاري بين الطرفين. أما على صعيد التوزيع القطاعي للصادرات والواردات الفلسطينية اتجاه الاتحاد الأوروبي يتضح من **الشكل رقم (2)** أن نسبة المواد الغذائية والحيوانات الحية تحتل أعلى نسبة مقارنة بأنواع الصادرات الأخرى، حيت شكلت ما نسبته 45% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، يتلوها بعد ذلك صادرات المواد الخام والمواد غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود والتي تشكل نسبتها من إجمالي الصادرات حوالي 29%، لتأتي بعدها المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة بنسبة 11%، لتكون حصة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ما نسبة 9%، ليكون ما نسبته 5% موزعا على كل من السلع والبضائع المصنعة المتنوعة والآلات ومعدات النقل والمعاملات على التوالي.

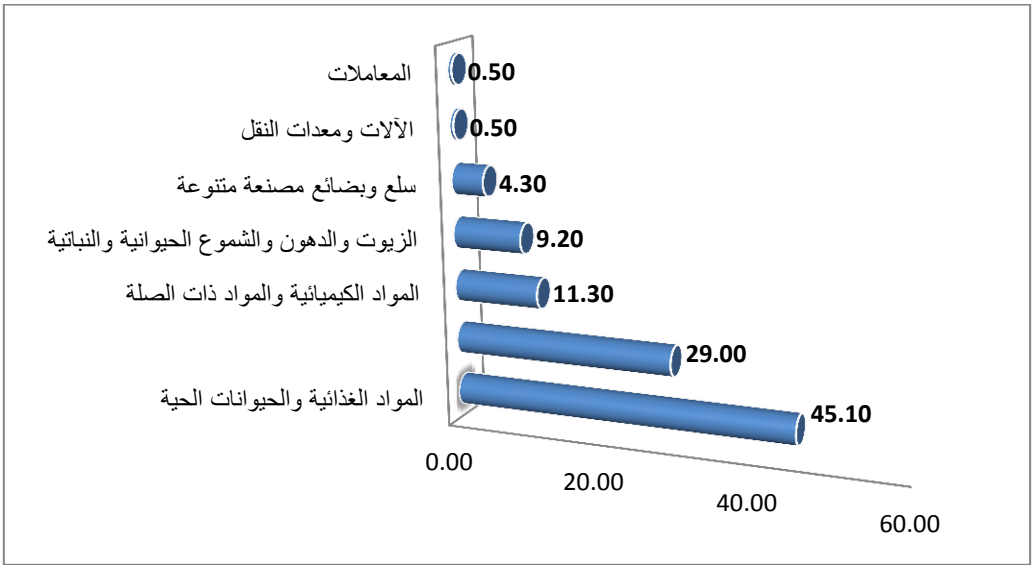

شكل (2): التوزيع القطاعي للصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2014 بالنسبة المئوية

المصدر: إعداد الباحث مستندا على بينات المركز الاحصائي الأوروبي EUROSTAT ، 2016

2- الواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي

ارتفعت الواردات الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي بنسبة 22.3% عام 1997 عنها في عام 1996 حيث بلغت 196.594 مليون دولار **شكل رقم (1)** لترتفع النسبة بعد ذلك بشكل واضح عام 1999 إلى 108.3% بالغة حوالي 526 مليون دولار لتكون بذلك أعلى نسبة لحجم الواردات من الاتحاد الأوروبي لتنخفض بعدها نسبة الواردات ب 43.2% عام 2000 حيث بلغت 298.7 مليون دولار، ثم لترتفع عام 2001 بنسبة 31% بالغة حوالي 391.6 مليون دولار هذا وقد شهدت الأعوام (2002-2003) انخفاضا ملموسا مقارنة بباقي السنوات لنجد أن الواردات عاودت الارتفاع في الأعوام (2004-2005) بنسبة 27.4% و 22.2% على التوالي، كما نجد أنه وعلى غرار الانخفاض الذي شهده عام 2006 في مجال الصادرات لما شهده هذا العام من ظروف سياسية وإجرائية صاحب هذا الانخفاض تراجعا آخر على

مستوى حجم الواردات ولكن ليس بنفس النسبة حيث كانت نسبة الانخفاض في الواردات 5.1% فقط حيث بلغت 268.873 مليون دولار، ليشهد عام 2007 ارتفاعا بنسبة 11.3% لتبلغ قيمة الواردات حوالي 300 مليون دولار، ليستمر بعدها الارتفاع خلال الفترة التالية (2009-2011) مستقرا عند 490.8 مليون دولار عام 2012.

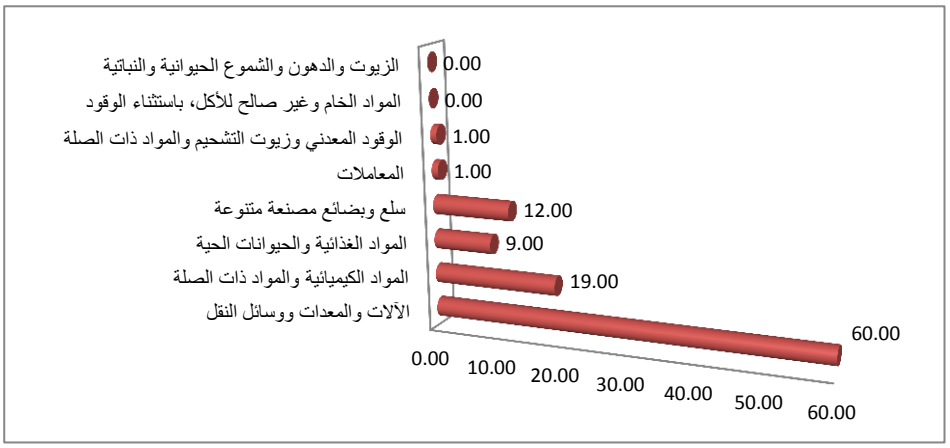

شكل (3): التوزيع القطاعي للواردات الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي للعام 2014 بالنسبة المئوية

المصدر: إعداد الباحث مستندا على بينات المركز الاحصائي الأوروبي EUROSTAT ، 2016

وحسب الشكل رقم (3) وعلى صعيد التوزيع القطاعي للواردات الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي عام 2012 فنلاحظ أن الآلات والمعدات ووسائل النقل قد طغت على نوعية وطبيعة الواردات الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي لتحتل ما نسبته 59% من إجمالي الواردات، يتلوها المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة بنسبة 18% ثم السلع والبضائع المصنعة المتنوعة بنسبة 12% ويأتي بعدها المواد الغذائية والمواد الحية بنسبة 9%، ليوزع ما نسبته 2% على واردات الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات العلاقة والمعاملات.

وحسب تحليلات الاقتصاديين فيما يتعلق بالتبادل التجاري للدول النامية فإن من الأسباب الرئيسية في قصور الصادرات تعود في أن الكميات المنتجة بهدف التصدير ليست كافية كما أن أسعارها غير تنافسية وليس لديها القدرة على الملاءمة والتطوير بما يتماشى مع السوق الدولية، وعلى مستوى الواردات نجد أن هناك اعتماد كبير لهذه الدول على الاستيراد من الخارج بشكل متزايد لدى ليس المطلوب العمل على احلال البدائل فقط بل يجب أن تحوير وموائمة الاقتصاد القومي لمواجهة الظروف الخارجية في الأسواق العالمية بإجراء تحولات هيكلية في القطاعات الانتاجية والاستثمارية(جيرونيلام، 1991، ص275).

الامتيازات التجارية الأوروبية ومدى تأثرها بالتداخلات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية

إن التوسع وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع دول العالم هي من مصلحة الاقتصاد الفلسطيني، فعلى صعيد الشراكة الأوروبية الفلسطينية وفي ظل الوضع الاقتصادي القائم في الأراضي الفلسطينية، نجد أن السعي إلى الدفع باتجاه إقرار الاتحاد الأوروبي بخصوصية الاقتصاد الفلسطيني والعمل على منحه امتيازات تفضيلية أصبح أولوية لما يعانيه من تشوهات هيكلية كنتيجة للممارسات الاسرائيلية على أن تكون فترة السماح لهذه الامتيازات لا تقل عن عشر سنوات بالإضافة الى أهمية العمل على توسيع الاستثناءات الممنوحة للسلع الزراعية الفلسطينية بالإضافة إلى تطوير القطاع الصناعي خارج إطار 25% كضريبة مفروضة لمدة خمس سنوات ليكون الدعم من خلال المنح والدعم التنموي، وأنه لمن الضروري أن يتم السعي في اتجاه دفع الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة

نفوذه لدى اسرائيل خاصة بما يتعلق بضمانات حرية التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين(عبد الرازق،2002،ص62).

ورغم بعض الاستثناءات التي أعطاها اتفاق الشراكة الأوروبي الفلسطيني من حيث تعامله مع الخطط التنموية المطلوبة للاقتصاد الفلسطيني إلا أن الامتيازات الأوروبية الممنوحة من حيث فرض ضرائب على السلع المستوردة نجدها تتلاشى أمام العلاقة التجارية المتداخلة مع إسرائيل فالسلع الصناعية الأوروبية تدخل لإسرائيل بدون جمارك لتتسرب إلى السوق الفلسطينية بحرية(نصر الله، 2003، ص36)، فقد عكفت إسرائيل على فتح أسواق الضفة والقطاع على مصراعيها للمنتجات الإسرائيلية حتى أصبحت ثالث أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إضافة إلى سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن باتجاه واحد من قبل السلطات الإسرائيلية وذلك بهدف تصريف بعض المنتجات الفلسطينية لإفساح المجال أمام المنتج الإسرائيلي من ناحية وتسريب بعض المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق العربية من ناحية أخرى. فيما كان دخول المنتجات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية فقط لسد النقص في تلك السوق وبشكل انتقائي بهدف حماية المنتج الإسرائيلي من المنافسة(الصوراني،2006، ص69). فالمنتج الإسرائيلي مدعوم ويحظى بتسهيلات دولية، مع كلفة إنتاج أقل، كما أنه وبشكل واضح هناك سياسة إسرائيلية رسمية وموقف معلن بدعم النشاط والانتاج الإستيطاني فعلى سبيل المثال نجد أن كلفة المياه[10] في الأراضي الفلسطينية تعادل ثلاث أضعاف كلفتها في إسرائيل، وكذلك الكهرباء والمدخلات الانتاجية الأخرى خاصة المتصلة بالسلع الزراعية تعتبر الأقل تكلفة إذا ما استثنينا الأيدي العاملة(موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23). ولا ينحصر الأمر عند هذا الحد فإسرائيل مستمرة في خروقاتها حتى لنصوص إتفاقية الشراكة التي أبرمتها مع الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 1995 وذلك بقيامها بتصدير منتجات المستوطنات الإسرائيلية[11] إلى دول الاتحاد على أنها منتجات تم إنتاجها في داخل إسرائيل وذلك بوضع ملصقات تفيد بذلك حيث تحظى هذه المنتجات بمعاملة تفضيلية في الأسواق الأوروبية(ماس، 2012، ص10).

إن الوضع الذي آل إليه الاقتصاد الفلسطيني من حيث زيادة درجة اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي أصبح بمثابة أداة ضغط في يد إسرائيل، فنجد أن اتفاقية باريس الاقتصادية قد أصبحت مرجعا لأي اتفاق مع الدول الأخرى بما فيها اتفاقية التعاون والتجارة الأوروبي الفلسطيني ما أدى إلى زيادة وتعميق التبعية الاقتصادية الفلسطينية حيث بنيَ هذا الاتفاق على قاعدة مقلوبة حيث أن الممنوع استيراده هو القاعدة، والمسموح هو الاستثناء، حيث حدد المسموح بقوائم السلع كما قيدت القوائم بالكميات حيث يشترط الموافقة المسبقة على تعديلها، بدلا من أن يساهم الاتفاق كما كان متوقعا على إصلاح الاختلالات في هيكل التجارة الخارجية وأن يؤدي إلى تحسين حجم التبادل التجاري بين فلسطين والدول الأخرى (الراصد الاقتصادي لأداء القطاع الخاص، ديسمبر 2000). ويرى الباحث أن العجز الحاصل في الميزان التجاري هو نتاج طبيعي عن الاختلالات والتشوهات التي تستهدف

(10) تسيطر إسرائيل على نحو 75 % من منابع المياه والمياه الجوفية التي تستنزفها إلى داخل اسرائيل ومستوطناتها وتستخدم هذه المياه للتطوير الزراعي في النقب وللشرب في تل ابيب، فالمستوطن الإسرائيلي في الضفة يستهلك حوالي 13 ضعف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني. (موسى، الحياة الاقتصادية، 2011/11/23)

(11) "حاولت المفوضية الأوروبية منع خرق الاتفاقية من خلال حرمان المستوطنات الاسرائيلية من الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأوروبية ليتبلور هذا الموقف في التوقيع على ترتيبات تقنية بين الجانبين الأوروبي والإسرائيلي في 2005 لوضع حد لانتهاك اتفاق الشراكة حيث بناء عليه يتوجب على كل شركات التصدير الإسرائيلية تقديم جميع البراهين بمنشأ المنتجات من فواتير ومكان إنتاج السلع والرمز البريدي لها. (جلسة طاولة مستديرة (5)/ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات)

القطاعات الانتاجية الفلسطينية وبخاصة القطاع الزراعي حيث أن المكون الرئيس لصادراتنا هي المنتجات الزراعية وحيث أن الدعم التجاري الأوروبي كان موجها بالأساس إلى تقديم الامتيازات لهذه المنتجات فنجد أن الصورة انعكست كذلك على وارداتنا من الاتحاد الأوروبي حيث أن معظمها هو من السلع والمواد الاستهلاكية والكمالية، وليس السلع الوسيطة والرأسمالية والتي من الممكن أن تساهم في تحسين وتيرة الاستثمارات وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، ومما لا شك فيه أن المناخ السياسي كان له أثره الواضح على حجم التبادل التجاري كما أنه لا يمكن إغفال بأي حال من الأحوال الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية بحق التجارة الخارجية الفلسطينية وأهمها التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل والحصار.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

1- رغم أن اتفاقية الشركة الأوروبية الفلسطينية قد منحت فلسطين وضعا قانونيا وتجاريا مميزًا، إلا أن هناك استفادة منقوصة من هذه الاتفاقية وذلك بسبب الممارسات التعسفية الإسرائيلية وبعض الاجراءات الداخلية.
2- على مستوى العلاقات التجارية نجد أن حجم التبادل التجاري يشهد تطورا إيجابيا ملحوظا فترات الهدوء والاستقرار السياسي والأمني وتراجعا كبيرا وملموسا فترات الأزمات السياسية والأمنية.
3- الواضح أن خطوط وآليات التعاون والجوار والشراكة كان لها أثر واضح في دعم الإصلاحات المالية والإدارية والمجتمعية وأن حصة فلسطين من هذا الدعم يعتبر متقدما مقارنة بباقي الدول المتوسطية الأخرى.
4- أن فلسطين لها ميزة نسبية في بعض المنتجات الزراعية مثل زيت الزيتون والتوت الأرضي والورود والتمور وبعض الخضار والفاكهة.
5- أن مفتاح تعافي الاقتصاد الفلسطيني واستعادة حريته هو رفع وتخفيف قبضة القيود والحواجز الإسرائيلية وأهمها المعابر الحدودية ما ينعكس إيجابيا على البيئة الاستثمارية والتجارة الخارجية.
6- تظهر الدراسة أنه في الفترة التي كان معدل التبادل التجاري يسير في نفس الاتجاه مع معدل النمو الاقتصادي كانت الأجواء مناسبة ويغلب عليها التفاؤل السياسي، في حين نجد أن معدل التبادل التجاري يكون محدودا في الوقت الذي يشهد فيه الأراضي الفلسطينية حصارا وزيادة وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية ما قد يفسر التباطؤ الواضح في معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: التوصيات

ضرورة العمل الجاد لتوحيد وتنسيق الجهود الداخلية وتنظيمها بين المؤسسات الحكومية المعنية بمشاركة المنظمات غير الحكومية (الأهلية) ضمن استراتيجية واضحة لتسويق المنتجات الفلسطينية للاستفادة المثلى من الاتفاقات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي. و من المهم استغلال البرامج والدعم الذي توفره آليات الجوار والشراكة الأوروبية للمساهمة أكثر في دفع عجلة الاصلاح المؤسساتي بما ينسجم مع خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين.

أهمية السعي من خلال أصحاب الشأن من المؤسسات الحكومية أو الغير حكومية والمبادرات الوطنية والدولية لدفع الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة الضغوط اللازمة على دولة الاحتلال لمنح وتوفير التسهيلات للإجراءات والمبادلات التجارية. و العمل على تنظيم نشاط المنتجين والمزارعين الفلسطينيين والمساعدة في توعيتهم وتسويق منتجاتهم من باب دمجهم في الاتفاقيات التجارية للاستفادة المثلى من الامتيازات الأوروبية ولا حرج من استصدار دليل وطني من وزارة الاقتصاد والتجارة بهذا الخصوص.

ضرورة العمل المستمر لتعديل وتحسين المعاملات التفضيلية الأوروبية للمنتجات الغذائية والصناعية والزراعية الفلسطينية وأن يترافق ذلك مع تقديم الدعم الفني والمالي لتنمية القطاعات ذات العلاقة. و ضرورة العمل الجاد من قبل السلطة الوطنية لتحسين المناخ الاستثماري وتوفير البيئة الراعية لمصالح المستثمرين مع التأكيد على أهمية دعم الاستثمار المحلي والخاص.

المصادر والمراجع

- اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية، تبعية الاقتصاد الفلسطيني وسياسة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية وآثارها، "الراصد الاقتصادي لأداء القطاع الخاص"، ديسمبر 2000.
- اتفاقية الشراكة الأوروبية- المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية و م. ت. ف. 1997.
- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني : التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، (تقارير 2009، 2010، 2011، 2012)
- بروتوكول باريس، 1994.
- بني فضل حمدان احمد. عصام، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م-2007م)، رسالة ماجستير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009.
- تركماني. عبد الله، العرب والشراكات في عالم متغير (الشراكة الأورو-متوسطية وأبعادها أسئلتها)، تونس، 2004.
- تقارير سلطة النقد الفلسطينية 2010، 2011، 2012.
- الجعفري. محمود وآخرون، السياسات التجارية الفلسطينية البدائل والخيارات المتاحة، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)،2002.
- الجعفري. محمود، المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2005.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، السلع والخدمات، (2007-2014).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية للتجارة الخارجية الفلسطينية المرصودة للسلع والخدمات لعام 2012،2013.
- جيرونيلام. فرانسيس، الاقتصاد الدولي، ترجمة: عزيز محمد و الفاخري محمود، بنغازي، جامعة قاريونس، 1991.
- خطة التنمية الوطنية 2011-2013.
- رزق. ميراندا، التجارة الدولية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، 2010.
- زعرب. عبد المعطي، التجارة الخارجية الفلسطينية "واقعها وآفاقها المستقبلية"، رام الله: (وزارة الاقتصاد الوطني) ابريل 2005.
- زكري. مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان،2011.
- الصوراني. غازي، الاقتصاد الفلسطيني .. الواقع والآفاق، فبراير2006.
- الصوراني. غازي، واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يناير2006.

- عبد الرازق. عمر، تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، 2002.
- عبد الرازق. عمر، وآخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28-2001/6/30، رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2001.
- عبد الكريم، نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، نوفمبر 2010.
- عبدالله. مصطفى، التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية- المتوسطية (دراسة تحليلية مقارنة)، الأهرام الرقمي، 1 ابريل 2002 _____ http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220408&eid=776
- العربي، فلاح محمد، المتوسطية والشرق أوسطية وجهات لعملة واحدة.الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2001
- كنفاني. نعمان، علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الاطار الحالي والعلاقة المستقبلية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2000.
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تقرير الاجتماع حول منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، اسطنبول، 5-7 نوفمبر 2009
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012، بيروت، www.alzaytouna.net.2013
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أثر سياسة الإغلاق على الصادرات الزراعية في قطاع غزة، غزة، يونيو 2011 .
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، جلسة طاولة مستديرة (2)، موازنة السلطة الفلسطينية 2012، ابريل 2012.
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، جلسة طاولة مستديرة (5)، اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات، يوليو 2012.
- موسى. نائل ، الحياة الاقتصادية/ حياة وسوق، مجدلاني: الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بإلغاء الجمارك عن المنتجات الزراعية الفلسطينية ستنشط الاستثمار في القطاع الزراعي، العدد5737، 23 أكتوبر 2011 www.alhayat-j.com/newsite/inside.php?opt=7&cid=2387
- نافعة ، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 .
- نشرة مكتب المفوضة الأوروبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، المفوضية الأوروبية والفلسطينيون، 2003.
- نصر الله. عبد الفتاح، التجارة الخارجية الفلسطينية – تحليل ورؤية نقدية، ادارة الدراسات والتخطيط، 2003.
- نوفل. أسامة، القمة الصناعية الأوروبية المتوسطية 12-2005/05/13، مذكرة عدد (215)، مركز التخطيط الفلسطيني، الدائرة الاقتصادية، يونيو 2000.
- وزارة الاقتصاد الفلسطيني، دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية. www.mne.gov.ps/MneModules/epapers/pal-eur-co.pdf

- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، (ملخص)، 2011.
- يوروستات، احصاءات، اتجاهات السياحة في أوروبا والدول المتوسطية الشريكة (2000-2006)، 2008.
- CANNES EUROPEAN COUNCILPRESIDENCY CONCLUSIONS, 26 and 27 JUNE1995.http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/00211-C.EN5.htm
- DG TRADE, EU BILATERAL TRADE AND TRADE WITH THE WORLD- OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORIES, 5 JUL 2013.
- European Parliament, MEDA and financial support to Palestine – evaluation, implementation and control, Document stages in plenary, Procedure : 2006/2128(INI).
- EUROPEAN COMMISSION, European Union, Trade in goods with Gaza + Jericho, Directorate-General for Trade, 7 November 2013.
- EUROPEAN COMMISSION, The European Commission announces new large-scale support the Occupied Palestinian Territory, PRESS RELEASE, Brussels, 14 September 2012, http://ec.europa.eu/europeaid/index_en.htm
- European Union, European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI), Funding 2007-2013.
- European Union and PALTRED, Prime Minister Fayyad announces the launch of a new EU-funded program to maximize Palestinian exports, Press Release, 27 February 2012.
- UNCTAD, Reports on UNCTAD assistance to the Palestinian people, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013.

Abstract : This study aims at unveiling the reality of Palestinian-European trade relations and at identifying the mechanisms and programs pursued by the European Union to support Palestinian territories. This research studies the impact on economic sectors, productive activities and the access to European trade support for Palestinians by identifying the behavior and the nature of relations between the two sides and the extent of its development. The study revealed the reality of the Palestinian European Economic Partnership and the most important items that express the priority given to Palestine. The research manipulates the descriptive analysis approach, it shows the size and nature of changes in the foreign Palestinian trade with the European Union during the period from 1994 until 2014. It makes use of the latest studies, ideas, previous literature analysis, reports and statistics issued in this area to enrich the study. The study revealed some significant findings: the period in which commercial exchange rate is at best came in line with the availability of an appropriate atmosphere and political optimism. Despite the improved performance of the European support, the Israeli siege and enormous losses of the Palestinian economy might explain the noticeable deceleration in the economic growth rates of the last years. The results unveiled also that the agreements, lines of donations, mechanisms of cooperation, the European Neighborhood agreement. are still below the required level due to the Israeli arbitrary measures, particularly with regard to restricted commercial activity. And this is not consistent with the hypothesis that the Palestinian-European partnership agreement is the only influential item in Palestinian-European economic relations.

Keywords: Palestinian-European trade relations, Palestinian Authority, European Union